

## الفصل الخامس ظواهر صوتية أخرى

### المبحث الأول : المد والقصر

#### ١ - تعريف المد والقصر :

المد في اللغة الإطالة أو الزيادة<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح معناه إطالة الصوت بحرف المدّ عند ملاقة الهمزة أو السكون.

والقصر في اللغة خلاف الإطالة، وفي الاصطلاح «عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان القَصْرُ أو المدّ الطبيعي مقدرا عادة بحركتين، فإن المدّ الفرعي أو العرضي وهو المقصود في باب المد، لا بد أن يزيد عن ذلك فأوسطه أربع حركات وأطولها ست حركات، وهو عند القراء على أربع مراتب : إشباع (ست حركات)، ثم دونه (خمس حركات) ثم دونه (أربع حركات) ثم دونه (ثلاث حركات)<sup>(٣)</sup>.

#### ٢ - أشهر أنواع المد :

يذكر علماء القراءات أنواعا كثيرة للمد أشهرها أربعة أنواع، هي :

أ - المدّ المتصل : يكون في الكلمة الواحدة، وهو واجب مثل : أولئك، يشاء، يضيء، يسوء.

ب - المدّ المنفصل : يكون حرف المد في آخر كلمة والهمزة أول كلمة ثانية، مثل : ما أنزل، يا أيها، قالوا آمنا، إني أخاف الله.

(١) انظر: لسان العرب: ٦/٤١٥٦، ٤١٥٧، مادة: مدد.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/٣١٣. (٣) انظر: النشر: ١/٣١٦.

وهذان النوعان - كما ترى - من المد الفرعي سببهما هو التقاء حرف المد بالهمزة؛ قال ابن الجزري: «وجه المدّ لأجل الهمز أن حرف المد خفي والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب»<sup>(١)</sup>.

ج- المدّ اللازم: هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازمة، منه «المثقل» الذي يكون بعد حرف المد حرف مشدد أو مدغم، مثل: الحاقّة، الصاخّة، الضالّين، الكتاب بأيديهم، ومنه «المخفّف» الذي يكون خاصة في الحروف الثلاثية التي ابتدئ بها بعض السور القرآنية ومجموعها سبعة هي: لام، ميم، صاد، نون، كاف، قاف، سين.

د- المدّ العارض: هو ما كان فيه حرف المد قبل آخر حرف في الكلمة وقد سكّن آخرها للوقف، مثل: الرحمّن، الدّين، يوقنون، الضالّين.

ويغلب التمكين لهذين النوعين من المد حتى يبلغ حرف المد ست حركات<sup>(٢)</sup>.  
وأما سبب هذين النوعين الأخيرين (اللازم والعارض) فهو وجود السكون بعدهما، ذلك أن العرب تكره أن تجمع بين ساكنين فتمدّ الألف أو الياء أو الواو - وهي ساكنة - لتقيم ذلك المد مقام الحركة فيتوصّل به إلى الساكن الثاني<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - مذاهب القراءة في المد :

لن نتحدث عن تفاصيل مذاهب القراءة في المدّ ولكننا نريد أن نقدم صورة عامة بالخط العام الغالب عند كل منهم في هذه القضية.

فابن كثير ونافع وأبو عمرو يذكر ابن مجاهد أن مذهبه كان واحدا في المد المتصل والمنفصل؛ فالأول يمدون فيه الألف والياء والواو مدّاً وسطاً، ولا يسكتون على حرف المد قبل الهمزة، ولا يحققون الهمزة معه تحقيقاً مطلقاً أو شديداً، وذلك كما هو الحال في مثل: ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿أَصْنَاءَ لَهُمْ﴾، [البقرة: ٢٠] فإن كان المد منفصلاً مكّنوا حروف المدّ التي بعدها همزة كمثّل: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ

(١) النشر: ١/٣١٣ . (٢) انظر: علم التجويد: ص ٥٨ . (٣) نفسه ص ٥٨ .

وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴿ [البقرة: ٤] و﴿ قَالُوا آمَنَّا ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [الذاريات: ٢١] (١).

أما عاصم بحسب رواية أبي بكر شعبة فإنه « كان يمدُّ مداً واحداً في كل الحروف، لا يفضل حرفاً على حرف في مدّ، وكان مدّه مشبعاً، ويسكت بعد المدّ سكتة ثم يهمز» (٢). وقد قيل فيه: « كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة» (٣). فالمتصل والمنفصل عنده سياتن مشبعان.

وكان حمزة يطيل المد على ضربيه المتصل والمنفصل خاصة إذا والاه همزتان مفتوحتان، مثل ﴿ تَلْقَاءَ أَصْحَابِ ﴾ [الأعراف: ٤٧] و﴿ جَاءَ أَحَدَهُمْ ﴾، [المؤمنون: ٩٩] وكذلك إذا جاء بعده همزة واحدة مفتوحة، مثل: ﴿ يَا أَيُّهَا ﴾. [البقرة: ٢١] أما إذا جاء بعد حرف المد همزة متحركة بكسر فهو عنده دون الذي بعده همزة مفتوحة، مثل ﴿ خَائِفِينَ ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿ الْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣١] ولكنه مع ذلك يبقى أقرب إلى الإشباع (٤).

أما ابن عامر والكسائي فإن مدّهما كان وسطاً، وكانا لا يسكتان على حرف المد قبل الهمزة بل يصلان المد بالهمز (٥).

ويذكر أبو عمرو الداني في « التيسير » أن القراء السبعة لم يكن بينهم خلاف في تمكين حرف المد إذا كان المد متصلًا، فإن كان منفصلاً فإنهم يختلفون في زيادة التمكين لحرف المد، فابن كثير وقالون والسوسي يقصرون والباقون يطولون حرف المد في الضربين المتصل والمنفصل (٦).

أما المدّ للتسكين فإن اللازم منه بنوعيه المثقل والمخفّف قد أجمع القراء « على مدّه قدرًا واحدًا من غير إفراط» (٧).

- 
- (١) راجع: السبعة في القراءات: ص ١٣٤ . (٢) السبعة في القراءات: ص ١٣٤ .  
(٣) السبعة: ص ١٣٥ . (٤) انظر: السبعة في القراءات، ص ١٣٥، ١٣٦ .  
(٥) انظر: السبعة، ص ١٣٦ . (٦) انظر: التيسير في القراءات السبع: ص ٣٤، ٣٥ .  
(٧) النشر في القراءات العشر: ١/ ٣١٧ .

ولم يفرق كثير منهم بين المد اللازم والمد العارض في درجة المدّ كما سلف الذكر، غير أن القليل منهم أجاز في المد العارض القصر والتوسط والإشباع<sup>(١)</sup>. واختار جمهور أئمة العراقيين المدّ في اللازم والعارض على درجة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وقد تفاضل بعض العلماء في المدغم والمظهر من ذلك فذهب كثير منهم «إلى أن مدّ المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر»<sup>(٣)</sup>. من هؤلاء أبو حاتم السجستاني وابن مجاهد وأبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب القيسي<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك فقالوا إن المدّ في غير المدغم فوق المدغم «لأن المدغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته، فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوي بتلك الحركة»<sup>(٥)</sup>.

#### ٤ - المختلف فيه بين المد والقصر :

علمت أن علة المد هي إما التقاء حرف المد بالهمزة فيزيد في حرف المد لأجل النطق بالهمزة، وإما لالتقاء حرف المد بساكن بعده فيزيد في مد الحرف تقوية له حتى يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده.

والواقع أنه لم يرو من اختلافهم في هذا ولا في ذلك إلا حرفان فقط مما ورد في النصف الأول من القرآن الكريم مما كان سبب مدّه الهمزة، والمد فيها متصل.

فأما الحرف الأول فهو «زكريا» من قوله تعالى في حق مريم: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] قرأه كل من ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وشعبة عن عاصم بالمدّ (زكرياء)، وقرأه حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالقصر (زكريا)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: علم التجويد: ص ٥٦ .  
(٢) انظر: النشر: ٣١٨/١ .  
(٣) انظر: النشر: ٣١٨/١ .  
(٤) انظر المرجع نفسه، ٣١٨/١ .  
(٥) انظر: النشر: ٣١٨/١ .  
(٦) انظر: السبعة في القراءات: ص ٢٠٤ .

وأما الحرف الثاني فهو «دكأ» في موضعين، الأول في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾، [الأعراف: ١٤٣] والثاني في قوله تعالى على لسان ذي القرنين: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ [الكهف: ٩٨] قرأه حمزة والكسائي بالمدّ (دكَّاء) في الموضعين، وقرأه ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالقصر (دكأ) في الموضعين أيضا، وقرأ عاصم في الأعراف بالقصر (دكأ) وفي الكهف بالمد (دكَّاء).

إن اختلافهم في هذين الحرفين غير مبني في الحقيقة على ما عرفناه من قواعد المدّ والقصر عند القراء، ولكنه يستند على ما هو جارٍ عند القبائل العربية من قصر ممدود أو مد مقصور؛ فالذين مدّوا يكونون قد قرأوا بلغة أهل الحجاز لأن المدّ من لهجاتهم، والذين قصروا يكونون قد قرأوا بلغة تميم وقيس وربيعة وأسد<sup>(١)</sup>. ذلك أن القبائل الحجازية تذهب إلى التائي وتحقيق الأصوات فتستوفي كمية هذا الصائت حتى تصل به إلى الهمزة، وإن القبائل البدوية من تميم وقيس وربيعة وأسد تميل إلى السّعة في النطق مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٧٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٨ .

## المبحث الثاني : الإبدال

### ١ - تعريف الإبدال وفيم يكون :

الإبدال في اللغة جَعَلَ شَيْءَ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ، وبدل الشيء: الخلف منه<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح معناه وَضَعَ حَرْفَ مَكَانَ حَرْفٍ آخَرَ تَبَعًا لِتَأْثَرِ الْأَصْوَاتِ بِعَضَاهَا بِالْبَعْضِ الْآخَرِ.

يكون فيما تقاربت مخارجه بانتقال مخرج الصوت إلى الورا أو إلى الأمام<sup>(٢)</sup>. والصوتان المتبادلان أحدهما أصل والآخر فرع، وقد يكون كل منهما أصلا في بيئته<sup>(٣)</sup>.

ذهب بعض المحدثين إلى أن الإبدال قد يكون لاتحاد الصفة بين المتبادلين<sup>(٤)</sup>. وقال بعضهم: «إن المَعْوَلُ في معرفة نوع الصوت ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه من بين أعضاء جهاز النطق وليس على الطريقة أو الكيفية التي تم بها انطلاق هذا الصوت»<sup>(٥)</sup>.

وعلى كل حال فإن ظاهرة الإبدال واقعة في اللغة بين الأصوات يغلب أن يكون ذلك لـ «تجانس» المتبادلين أو لـ «تقاربهما»؛ فمن الأول تبادل الهمزة والهاء في مثل: أتمال السنّام وأتمهل إذا انتصب، وأرقت الماء وهرقته. ومنه تبادل التاء والطاء في مثل

(١) لسان العرب: ١/ ٢٣١ مادة: بدل.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية، ص ٢٠٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٩٧.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية، ص ٢١٠ والخصائص ٢/ ٨٢.

(٤) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٧٣.

(٥) دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح. طبعة دار العلم للملايين بيروت، طبعة ١٠،

١٩٨٣، ص ٢١٨.

قولهم: الأقطار والأقتار وهي النواحي. ومنه تبادل الشاء والذال في نحو: ثُرْوَةٌ وَذُرْوَةٌ بمعنى: مال. ومنه تبادل الجيم والشين في مثل الأجدر والأشجر.

ومن الثاني، أي مما تقاربا في المخرج واتحدا صفة تبادل الحاء والحاء الرخوان في مثل: اطْمَحَّرَ واطْمَحَّرَ: إذا امتلأ وروى، ومنه تبادل الدال والباء المجهوران في مثل قولهم: قاد قوسين وقاب قوسين. ومنه تبادل الشين والسين المهموسان الرخوان في مثل قولهم: الغبش والغبس بمعنى السواد<sup>(١)</sup>.

## ٢ - اختلافهم في تبادل السين والصاد، وعلة ذلك :

لم نجد من القراءات الصحيحة المتواترة بخصوص الإبدال في النصف الأول من القرآن الكريم سوى تبادل السين والصاد في كلمتين هما: السَّرَاطُ وَيَبْسُطُ. فاما الكلمة الأولى فقد اختلف في قراءتها في موضعين من النصف الأول من القرآن الكريم:

أ - الموضع الأول في قوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] قرأها ابن كثير بالسين (السرائط) في رواية القَوَّاسِ وَعُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>. وروى عبيد بن عقيل كذلك عن أبي عمرو بن العلاء «أنه كان يقرأ السراط بالسين»<sup>(٣)</sup>. وعن الأصمعي عن أبي عمرو أنه كان يقرأها بالزاي<sup>(٤)</sup>، وهي عند أبي علي الفارسي من باب إشمام الصاد زايًا<sup>(٥)</sup>. أما بقية السبعة فقرأوا ذلك بالصاد الخالصة، وكذلك رواية البزّي عن ابن كثير واليزيدي وعبد الوارث عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup>.

ب - والموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قرأها ابن كثير وابن عامر بالسين (سراطي)، وقرأها الباكون بالصاد (سراطي) وأشتم حمزة الصاد الزاي.

(١) ينظر في هذا: دراسات في فقه اللغة، ص ٢٢٠ وما بعدها.

(٢) انظر: السبعة في القراءات، ص ١٠٥. (٣) السبعة في القراءات، ص ١٠٥.

(٤) السبعة في القراءات، ص ١٠٦. (٥) انظر: الحجة في علل القراءات السبع، ١/٣٧.

(٦) انظر: السبعة في القراءات، ص ١٠٦، ١٠٧.

أما القراءة بالسَّيْنِ في ذلك فإنها على الأصل، وهو ما ذهب إليه ابن مجاهد<sup>(١)</sup>. وفي «لسان العرب»: «والسراط: السَّبيل الواضح، والصَّراط لغة في السَّراط، والصاد أعلى لمكان المضارعة، وإن كانت السَّيْن هي الأصل»<sup>(٢)</sup>. ونقل أبو علي الفارسي عن ابن السَّراج قوله: «للقارئ بالسَّيْن أن يقول هو أصل الكلمة»<sup>(٣)</sup>.

وأما القراءة بالصاد في ذلك فلكون الراء قد فُخِّمَتْ لأنها وردت مفتوحة ومسبوقة بكسر، فهي لذلك «تُعَدُّ من الناحية الصوتية أحد أصوات الإطباق»<sup>(٤)</sup>. وقد عمل الإطباق الذي فيها على تحويل السَّيْن صاداً مثلها في الإطباق.

وذكر ابن مجاهد أن السَّيْن قد رُسمت صاداً في المصحف العثماني وعلل ذلك بقوله: «وإنما كُتبت بالصاد ليقربوها من الطاء، لأن الطاء لها تصعَّد في الحنك، وهي مطبقة، والسَّيْن مهموسة، وهي من حروف الصَّفير، فَتُقَلَّ عَلَيْهِمْ أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة فقلبوا السَّيْن إلى الصاد لأنها مؤاخية في الإطباق ومناسبة للسَّيْن في الصغير، ليعمل اللسان فيها متصعِّداً في الحنك عملاً واحداً»<sup>(٥)</sup>.

وسواء أكان إبدال السَّيْن صاداً للإطباق الذي في الراء كما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس أم لإطباق الطاء نفسها واستعلائها، فإن ذلك لا يغيِّر في حقيقة علة الإبدال شيئاً، فالإبدال في الحالتين عبارة عن تأثر رجعي محقق لمبدأ الانسجام الصوتي وتقريب الحرف من الحرف.

وأما ما نُسب لأبي عمرو بن العلاء وحمزة من إشمام الصاد الزاي فعلته أن يقال: إن الزاي أخت الصاد في الصَّفير وأخت الطاء في الجهر<sup>(٦)</sup>.

وأما الكلمة الثانية (يبسط) فاختلف في قراءتها من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، [البقرة: ٢٤٥] كما اختلفوا في «بسطة» من قوله تعالى

(١) انظر: السبعة في القراءات، ص ١٠٧. (٢) لسان العرب: ٣/١٩٩٣، مادة: سراط.  
(٣) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٣٦. (٤) الأصوات اللغوية: ص ٦٧.  
(٥) السبعة في القراءات: ص ١٠٧. (٦) انظر: السبعة في القراءات: ص ١٠٨.

في حق طالوت: ﴿ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً ﴾، [الأعراف: ٦٩] قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة كل ذلك بالسين، وقرأ نافع والكسائي بالصاد<sup>(١)</sup>.

وعلة هذا لا تخرج عما عللنا به لقراءتي السين والصاد في الحرف السابق؛ فالقراءة بالسين على الأصل، والقراءة بالصاد لمطابقة الطاء. قال ابن خالويه: « فالحجة لمن قرأ بالسين أنه جاء به على أصل الكلمة، والحجة لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتؤاخي السين في الهمس والصفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق »<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: السبعة في القراءات: ص ١٨٥، ١٨٦. ولم يذكر ابن مجاهد كيف قرأ ابن عامر.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ص ٦٣، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع ١٦١/٢.

## المبحث الثالث : الوصل والوقف

الوصل والوقف ضدان؛ الأول من وصل الشيء بالشيء دون فصل، وهو في الاصطلاح يعني وصل الكلام أوله بآخره دون تنفس. والثاني من وَقَفَ إِذَا قَطَعَ أَوْ كَفَّ، وفي الاصطلاح معناه قَطَعُ الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة يُتَنَفَّسُ فيها قبل الابتداء.

وللوقف أنواع وقواعد مفصلة في كتب القراءات نتجاوز ذلك طلباً للإيجاز<sup>(١)</sup>. وقد ارتبطت بظاهرتي الوصل والوقف مجموعة من الحروف والضمائر أهمها: ياء المتكلم، وياء المنقوص والناقص، والألف في بعض التراكيب، وهاء السكت.

### أولاً : ياء المتكلم

ياء المتكلم هي ضمير بُني في الأصل على السكون، يكون في محل جر مع الأسماء وحروف الجر، ويكون في محل نصب مع الأفعال والحروف المشبهة بالفعل. وقد أطلق أئمة القراءة على هذا الضمير اسم « ياء الإضافة » تجوزاً<sup>(٢)</sup>. ولكنهم جعلوه خاصاً بما رُسِمَ من ذلك في المصحف سواء اختلف فيه بين الإسكان والفتح أو لم يختلف فيه. أما ما حُذِفَ منه في رسم المصحف فهو عندهم من « ياءات الزوائد »<sup>(٣)</sup> التي تزداد على رسم المصحف في القراءة.

فأما النوع الأول – وهو ياء الإضافة المرسومة في المصحف – فقد انحصر الخلاف فيه بين الإسكان والفتح، وجملة ما اختلف فيه في القرآن كله « مائتا ياء واثنتا عشرة

(١) انظر في ذلك: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢٤ - ٢٣٠ و ٢/ ١٢٠ وما بعدها.

(٢) راجع: النشر ١٦١/٢.

(٣) ياءات الزوائد: مصطلح خاص لدى علماء القراءات يعنون به ما حذف رسماً من الياءات سواء كان من الحروف الزائدة في الكلمة أو الأصلية فيها.

(٢١٢) ياء، وقد عَدَّها الداني وغيَّرهُ: أربع عشرة [ومائتين] (٢١٤) فزادوا اثنتين»<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن من اختار القراءة بإسكان الياء في هذا النوع يكون قد اختار الأصل لأن ياء المتكلم ساكنة في الأصل. وذهب بعضهم إلى اعتبار الفتح فيها أصلاً أيضاً لأن هذه الياء اسم على حرف واحد فقوي بالحركة<sup>(٢)</sup>. هذا في حالة ما لم يجاورها ساكن بتقديم أو تأخير، فإن جاورها حركوها بأخف الحركات وهو الفتح لأن الياء حرف ثقيل إذا تحرك، ولذلك وَجَدْتُ العرب تقلبها ألفاً إذا تحركت بفتح وكان ما قبلها مفتوحاً، مثل: باع واختار، وتحذفها في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر لثقل النطق بالياء مع ضم أو كسر.

نحن إذاً نميل إلى القول بأن علة من قرأ من «ياءات الإضافة» بالإسكان يكون قد فعل ذلك مراعاة للأصل وأن من قرأ منها بالفتح يكون قد اختار أخف الحركات، وكله جائز لأن «الفتح والإسكان - في ياء المتكلم - لغتان فاشيتان عند العرب»<sup>(٣)</sup> في الوصل والوقف، وذلك إذا لم يحل حائل لفظي دون ذلك كما حصل في قراءة نافع من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] حيث قرأ ذلك بإسكان الياء من «محيائي» وفتحها في «مماتي». وقد اعتبر الفارسي إسكان ياء «محيائي» شأداً لالتقاء ساكنين<sup>(٤)</sup>. واعتبر الوقف عليها قبيحاً لتعلق ما قبل الياء بما بعدها في المعنى. وقد روى ورش أن نافعاً عدل عن ذلك ففتح ياء «محيائي»<sup>(٥)</sup>. وهو من الناحية الصوتية جائز في العربية لكون الساكن الأول ألف مد.

(١) النشر: ١٦٣/٢ وانظر: التيسير في القراءات السبع: ص ٥٦.

(٢) انظر: طلائع البشر: ص ١٨.

(٣) طلائع البشر: ص ١٧.

(٤) انظر: معاني القراءات: ١/٣٩٩ بالهامش "١".

(٥) انظر: السبعة في القراءات: ص ٢٧٥.

أما إن حال ساكن غير المدّ دون إسكان ياء المتكلم، فالعرب تفضل فتح الياء كما هي قراءة العامة في «بِمُصْرِحِيٍّ» من قوله تعالى على لسان إبليس ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بفتح الياء في الوقف والوصل لالتقاءها مع ياء الجمع الساكنة المدغمة فيها<sup>(١)</sup>.

واختار حمزة قراءة ذلك بكسر الياء مع التشديد (بِمُصْرِحِيٍّ) وقفا ووصلا. وذهب بعضهم إلى اعتبار ذلك لغة عند العرب<sup>(٢)</sup>. وقال الفراء: إنه قد يكون وهماً من القراء<sup>(٣)</sup>.

إن القراءة بفتح ياء المتكلم في الوصل لتكون أكثر تقبلا واختيارا لها عندما يليها الهمز، وذلك أمر ملاحظ سواء كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة أو همزة وصل، فابن كثير ونافع وأبو عمرو يفتحون كل ياء متكلم جاءت بعدها همزة مفتوحة<sup>(٤)</sup> مثل ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠، ٣٣] و﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٩] و﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ﴾، [المائدة: ١١٦] ونافع وأبو عمرو يفتحان كذلك كل ياء متكلم بعدها همزة مكسورة<sup>(٥)</sup>، مثل ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٢٨] و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤] و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] ونافع يفتح وحده كل ياء متكلم بعدها ضم والباقون يسكنونها<sup>(٦)</sup>، وذلك مثل ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِكَ﴾ [آل عمران: ٣٦] و﴿إِنِّي أَمِرتُ﴾ [الأنعام: ١٤، والزمر: ١١]

وكأنني بمن يفتح ياء المتكلم في الوصل قبل الهمز إنما يفعل ذلك للسبب الذي لأجله يمدّ قبل الهمز، فإن الفتح يسهل معه النطق بالهمز محققا ومخففا.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ٢٠٣ وإعراب القراءات: ٣٣٥/١.

(٢) انظر: إعراب القراءات ٣٣٥/١ وإملاء ما من به الرحمن ٢٦/٢.

(٣) معاني القرآن ٧٥/٢. (٤) انظر: التيسير في القراءات السبع: ص ٥٦.

(٥) التيسير في القراءات السبع. ص ٥٨. (٦) التيسير في القراءات السبع، ص ٥٨.

أما إسكان ياء المتكلم في الوصل إذا كان بعدها همز فإن ذلك لا يكون في الحقيقة ممكناً إلا بواسطة مدّ الياء، وكذلك إسكانها في الوصل أيضاً إذا كان بعدها همزة وصل أو «أل» التعريف، كما هو الحال في ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] في قراءة نافع وابن عامر والكوفيين، و﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] في قراءة حمزة وحفص عن عاصم، و﴿رَبِّيَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٥٨] في قراءة حمزة وحده، و﴿سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٦] في قراءة ابن عامر وحمزة.

والذي يظهر أن قراءة ذلك بحذف الياء أمكن على اللسان وأفصح في البيان. ولعل قولهم أن بعض القراء قرأوا ذلك بالإسكان، أي بالحذف نطقاً لا خطأ لثبوت الياء في الرسم.

وأما النوع الثاني - وهو ما حذف من ياء المتكلم في رسم المصحف - فقد انحصر الخلاف فيه بين الحذف والإثبات قراءةً أو نطقاً في الوصل والوقف. وقد أحقّه علماء القراءات بما حذف من الياءات في رسم المصحف مما تطرّف في آخر الكلمة سواء كان أصلياً أو زائداً.

ذكر أبو عمرو الداني أن عدد ياءات الزوائد إحدى وستون (٦١) ياء<sup>(١)</sup>، أحصينا منها ستاً وعشرين (٢٦) ياء متكلم في النصف الأول من القرآن الكريم، اختلف في ثمانين عشرة (١٨) منها بين الحذف والإثبات وصلاً ووقفاً.

لاخلاف بين علماء القراءات واللغة العربية أن ياءات الزوائد بما في ذلك ياءات المتكلم إنما تُحذفُ اكتفاءً بالكسرة التي قبلها كما يقولون، وهي حركة قصيرة من جنس الياء.

والواقع أن حذفهم لتلك الياء في الوقف وحده أو في الوقف والوصل إن كان

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع: ص ٦٠.

لأجل الاكتفاء بالكسرة قد جاء موافقا أيضا لرسم المصحف كما ارتضاه الصحابة من الجيل الأول الذي شهد نزول الوحي وكتابة المصاحف العثمانية، ثم إن ذلك الحذف قد وافق رؤوس آي الذكر الحكيم في كثير منه، ومن ثم فإن العلة التي لأجلها كان هذا الحذف ثلاثية الأبعاد تتمثل في:

١ - الاكتفاء بالكسر.

٢ - موافقة رسم المصحف.

٣ - موافقة رؤوس الآي.

فأما العلة الأولى فصالحة لحذف كل ياء من ياءات الزوائد، ولذلك حصل بخصوصها إجماع العلماء. وابن مجاهد ما يفتأ يذكرها في إشارته إلى حذف ياءات الزوائد وله في ذلك عبارتان مشهورتان هما:

أ - أن الياء حذفت « لكسر ما قبلها »<sup>(١)</sup>.

ب - أن الياء حذفت « اكتفاء بكسر ما قبلها »<sup>(٢)</sup>.

كذلك العلة الثانية، فإنها صالحة للقول بها في حذف كل ياء من ياءات الزوائد.

وأما العلة الثالثة فصالحة في البعض دون البعض الآخر. وأما من اختار القراءة بإثبات شيء من ياءات الزوائد في النطق فإنه يكون قد اختار الأصل<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة المختلف فيه من ياءات المتكلم بين الحذف والإثبات: ﴿ دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] و﴿ وَأَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٩٧] قرأهما ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف؛ وقرأهما أبو عمرو بالياء في الوصل

(١) السبعة في القراءات: ص ١٩٧، ٢٢٢.

(٢) السبعة في القراءات: ص ٢٥٠، ٣٨٦، ٤٠٣.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١٣٠.

وبغير الياء في الوقف، واختُلف عن نافع<sup>(١)</sup>. ومن ذلك ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ [آل عمران: ٢٠] و﴿خَافُونَ﴾؛ [آل عمران: ١٨٥] قرأهما أبو عمرو بالياء في الوصل، وبغير الياء في الوقف، واختُلف عن نافع، وقرأهما الباقون بغير الياء في الوصل والوقف<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا ﴿أَخْرَجْتِنِ﴾، [الإسراء: ٦٢] قرأها ابن كثير بالياء في الوصل والوقف، وقرأها بغير الياء نافع وأبو عمرو في الوقف وبالياء في الوصل، وقرأها الباقون بغير ياء في الوصل والوقف.

ومنه أيضا: ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤] و﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٤٠] و﴿أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ [الكهف: ٦٦] قرأهن ابن كثير ونافع وأبو عمرو بياء في الوصل ووقفوا بغير ياء، وقرأهن الباقون بغير ياء في الوصل والوقف.

والذي نلاحظه بصورة عامة أن الكوفيَّين الثلاثة عاصما وحمزة والكسائي ومعهم ابن عامر هم أكثر حذفاً لياء الزوائد اتباعاً للرسم. وأبو عمرو ميّال للحذف وقفا وللإثبات وصلات ثم هو مختار لأحدهما حيناً وللآخر حيناً آخر إذا كانت الياء رأس آية كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقوله ﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤] وأما نافع فجامع بين الحذف والإثبات وصلوا وقفاً<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً : ياء المنقوص والناقص

أما ياء الاسم المنقوص والفعل الناقص المحذوفة في رسم المصحف فهي من «ياءات الزوائد» وإن كانت أصلية لأنها تقابل لام الكلمة أو الوزن، وقد انحصر خلاف القراء فيها بين الحذف والإثبات كما هو حال خلافهم في ياء المتكلم الزائدة

(١) انظر: السبعة في القراءات: ص ١٩٧.

(٢) انظر: السبعة في القراءات: ص ٢٢٣.

(٣) انظر نسبة قراءة كل قارئ بالحذف والإثبات لياءات الزوائد في «التيسير في القراءات السبع»:

ص ٦٠، ٦١.

المحذوفة من الرسم، وبناء على ذلك فإن علة حذفها لا تخرج عن علة حذف هذه بأبعاها الثلاثة المذكورة، وعلة إثباتها هي علة إثبات هذه، وهي علة الأصل.

وقد عرض سيبويه لياء المنقوص والناقص، وذهب إلى أن حذف هذه الياء وقفا في مثل: القاضي والرامي والغازي قد «شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م.. لأن الياء مع الكسرة تستثقل»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفوا في أربع ياءات منقوص من النصف الأول من القرآن الكريم، هذا بيان لها<sup>(٢)</sup>.

اختلفوا في «الداع» من قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] أثبت الياء في الوصل مراعاة للأصل أبو عمرو وورش فيما رواه عن نافع، وحذفها الباقيون في الوصل والوقف موافقة للرسم واكتفاء بالكسرة.

واختلفوا في «المتعال» من قوله تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾. [الرعد: ٩] أثبت الياء في الوصل والوقف ابن كثير على الأصل، وحذفها في الحالين الباقيون موافقة للرسم واكتفاء بالكسرة.

واختلفوا في «المهتد» في موضعين، الأول في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾، [الإسراء: ٩٧] والثاني في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾، [الكهف: ١٧] أثبتتها نافع وأبو عمرو في الوصل على الأصل، وحذفها الباقيون في الوصل والوقف مراعاة للرسم واكتفاء بالكسرة.

وأما ياءات الفعل الناقص، فقد اختلفوا في ثلاث منها<sup>(٣)</sup>، وهي الواردة في قوله تعالى في يوم القيامة: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] أثبتها ابن كثير في الوصل والوقف لتجردها من العامل النحوي على الأصل، وأثبتها نافع

(١) كتاب سيبويه: ٤/ ١٨٣.

(٢) انظر ذلك في فرش الحروف عند نهاية كل سورة في الكتب الآتية: «السبعة» و«التيسير» و«النشر».

(٣) انظر ذلك عند نهاية «هود» و«يوسف» و«الكهف» في: السبعة، والتيسير، والنشر.

وأبو عمرو والكسائي في الوصل وحذفوها في الوقف، وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر بحذفها وقفا ووصلا موافقة للرسم. والتي في قوله تعالى على لسان يوسف: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، [يوسف: ٩٠] أثبت الياء من «يتق» ابن كثير في رواية قنبل وصلا ووقفا حملاً لها على الأصل، وعلامة الجزم السكون المقدر، وحذفها الباكون في الحاليين موافقة للرسم، والتي في قوله تعالى على لسان موسى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ﴾، [الكهف: ٦٤] أثبتها ابن كثير في الوصل والوقف لتجردها من العامل اللفظي النحوي، وأثبتها نافع وأبو عمرو والكسائي في الوصل على الأصل وحذفوها في الوقف، وحذفها عاصم وحمزة وابن عامر في الحاليين.

### ثالثا: الألف من «أنا» و«حاشا» و«لكننا»

ارتبطت الألف بظاهرتي الوصل والوقف في بعض التراكيب أو الألفاظ، لوحظ ذلك في مواضع، منها في النصف الأول من القرآن الكريم خمسة مواضع اختلف في حذف الألف فيها وإثباتها في حالة الوصل، واتفقوا على إثباتها في الوقف، وذلك في لفظ «أنا» من قوله تعالى على لسان الذي حاج إبراهيم ﴿قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، [الأنعام: ١٦٣] قرأ نافع وحده بإثبات ألف «أنا» في الآيتين وصلا ووقفا، ووصل بقية القراء السبعة بغير ألف.

وفي علة جواز إثبات الألف وحذفها وصلا في الموضعين نقول: إن قراءة نافع بالإثبات في الوصل هي على المد المنفصل لأجل الهمزة التي بعد الألف في أول «أحيي» و«أول»، وقد سبق الحديث عن ذلك في المبحث الأول (المد والقصر) من هذا الفصل.

وذهب ابن خالويه إلى أن قراءة نافع في لفظ «أنا» هي على الأصل «لأن الألف في أنا كالتاء في أنت»<sup>(١)</sup>.

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٩٩.

وأما قراءة بقية السبعة بحذف الألف في الموضعين وصلاً فإن ذلك هو الغالب في العربية، وذهب ابن خالويه إلى أن «الحجة لمن طرحها أنه اجتزأ بفتحة النون ونابت الهمزة عن إثبات الألف»<sup>(١)</sup>.

ولم يختلفوا في إثبات ألف «أنا» في الموضعين المذكورين وفي غيرهما وقفاً. وأما الموضعان الثالث والرابع ففي لفظ «حاشا» من قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف : ٣١] وقوله ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف : ٥١] حيث قرأ ذلك أبو عمرو وحده بإثبات الألف في الوصل والوقف، وقرأ بقية السبعة بغير ألف في الوصل.

وعلة قراءة أبي عمرو بالألف هي على الأصل<sup>(٢)</sup>، ثم هي جائزة صوتياً لعدم التقاء ساكنين إذ أن الذي بعد الألف متحرك بكسر وهو اللام. وذهب ابن خالويه إلى أن القراءة بإثبات الألف هي من حاشى يحاشي بمعنى معاذ الله. وإليه ذهب المبرد وابن جنبي والكوفيون «حاشا» عندهم فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولدخولها على حرف الجر. وذهب ابن هشام إلى «أنها اسم مرادف للبراءة»<sup>(٣)</sup>.

وأما الموضع الخامس ففي لفظ «لكننا» من قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف : ٣٨] حيث قرأ ابن عامر والمسيبي فيما رواه عن نافع «لكننا» بالألف في الوصل والوقف، وقرأ الباقر ذلك بإسقاط الألف في الوصل.

وعلة قراءة ابن عامر والمسيبي بالألف على الأصل، لأن لفظ «لكننا» هنا في الأصل: لكن أنا، حذفت الهمزة تخفيفاً ثم أدغمت نون «لكن» في نون الضمير. والألف من «أنا» أصلية كالتاء في أنت<sup>(٤)</sup>. وهو مذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup>. وذهب

---

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٩٩. (٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١٠/٢.  
(٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب: ١٤٠/١.  
(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ٢٢٤ وإعراب القراءات: ١/٣٩٤، ومعاني القرآن: ١٤٤/٢.  
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٦٢/٢.

أبو منصور الأزهري إلى أن إثبات الألف في الوصل أجود بعد حذف الهمزة « فصار  
إثبات الألف عوضاً من الهمزة »<sup>(١)</sup>.

أما قراءة العامة بغير ألف في الوصل فلعلتین هما: الاكتفاء بالفتحة عن الألف،  
وموافقة رسم المصحف، إذ هي في المصاحف العثمانية بغير ألف. وذهب مكّي بن أبي  
طالب القيسي إلى القول: « وكانهم جعلوا اللام في الله عوضاً منها »<sup>(٢)</sup>. وقد اشتهر  
عند علماء القراءات ألفات تَثُبْتُ وقفاً وتحذف وصلها بلغ عددها عشر<sup>(٣)</sup>.

### رابعاً : هاء السكت

هاء السكت هي هاء متطرفة زائدة، يُرْتَى بها لغرض الوقف أو السكت، وهي  
لذلك لا تكون إلا ساكنة، ويسمونها بعضهم « هاء الراحة »<sup>(٤)</sup>.

يغلب استعمال هاء السكت مع الفعل المعتل الناقص المسند للمفرد المذكر في  
صيغة الأمر أو المضارع المجزوم، مثل: اسعه، ولم يسعه. كما تستعمل مع ياء المتكلم  
إذا فُتحت، مثل كتابيّه، وكذلك مع ضميري الغائب: هو وهي، فيقال فيهما: هُوَّةٌ  
وهيَّةٌ.

والهاء - كما هو معلوم - حرف حنجري رخو مهموس مستقل، وهي لذلك  
ضعيفة، وقد زاد في ضعفها عدم تحركها، فكانت أنسب لحالة الوقف والسكت.

ذُكرت هاء السكت في سبعة مواضع من القرآن كله؛ في قوله تعالى:

﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]

وقوله: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهٖ ﴾ [الأنعام: ٩٠]

وقوله: ﴿ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهٗ \* وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهٗ ﴾ [الحاقة: ٢٥، ٢٦]

(١) معاني القراءات: ١١١/٢ . (٢) الكشف عن وجوه القراءات: ١٠/٢ .

(٣) انظر: علم التجويد: ص ٨١، ٨٢ .

(٤) نيل الخيرات في القراءات العشر المتواترة: ص ٤٧ .

وقوله: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ \* هَلَّكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]

وقوله: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ ﴾ [القارعة: ١٠]

إن هاء السكت مع أنها لا يؤتى بها إلا للوقف والاستراحة، فلا تكون في الوصل<sup>(١)</sup>، وهو ما يدل عليه معناها وصفاتها قد اختلف في إثباتها وحذفها وصلًا، وذلك في مواضع خمس من المواضع المذكورة في القرآن، وذلك كما يأتي:

قرأ كل من ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر الأحرف لم يتسنه، واقتده، وماليه، وسلطانيه، وماهيه كلها بإثبات هاء السكت في الوقف وفي الوصل أيضا. وقرأ حمزة ذلك بحذف الهاء في الوصل (لم يتسنّ، واقتد، ومالي، وسلطاني، وماهي). وقرأ الكسائي من ذلك: لم يتسنّ، واقتد بحذف الهاء في الوصل، وأثبت الهاء في الأحرف الأخرى وقفا ووصلا كعامّة القراء.

ولم يُختلف في حرفي الحاقة الأولين (كتابيه وحسابيه) فهما عندهم جميعاً بإثبات الهاء في الوقف وحذفها في الوصل.

فأما علة من قرأ بإثبات الهاء في الوصل أيضا، فالأرجح أن يقال في ذلك: إنهم اتبعوا رسم المصحف<sup>(٢)</sup>. ويجوز القول: إنهم شبهوها بهاء الضمير التي للغائب المفرد. ويلاحظ أنه لا يوجد ساكن بعدها يحول دون النطق بها في الوصل، فلا عيب في ذلك من الناحية الصوتية، ولا من ناحية المعنى كذلك لأن الوقف عليها في المواضع المذكورة مستحب، بل لأجله جيء بها، فهي رؤوس آي، ولكنه وقف غير لازم لعدم فساد المعنى مع الوصل.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هاء السكت بمثابة لام الكلمة فهي تثبت لذلك

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٤/١٥٩.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١٠٠ والكشاف: ٤٣/٢.

في حالتَي الوقف والوصل<sup>(١)</sup>. واختار أبو إسحاق الزجاج الوقف عليها فلا يصل معها<sup>(٢)</sup>.

وأما علة من طرحها في الوصل فلأنها إنما جيء بها في الأصل للوقف وبيان حركة ما قبلها، واستغنيَ عنها في الوصل لبيان حركة ما قبلها بدونها<sup>(٣)</sup>. ولذلك شبهها بعضهم بهمزة الوصل التي يُؤتى بها للابتداء، فإن لم يُبتدأ بها سقطت<sup>(٤)</sup>، وكذلك حال هاء السكت تسقط عندهم إذا لم يوقف عليها.

---

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٢٨٢/٢ .

(٢) انظر: معاني القراءات: ١/٣٧٠ .

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١٠ وطلائع البشر: ص ٤٧ .

(٤) انظر: السبعة في القراءات: ص ٢٦٢ ومعاني القراءات: ١/٢٢١ .

## المبحث الرابع : هاء الضمير

أولاً : أصلها في الوصل واختلف فيه منها

١ - هاء الضمير وأصلها في الوصل :

هاء الضمير هي هاء الغائب المفرد المذكور. يغلب تسميتها في كتب القراءات بـ «هاء الكنانة» لأنه يكنى بها عن ذلك.

تكون متطرفة، وتتصل بالاسم أو بالفعل أو بالحرف. وتنقسم بحسب ما بعدها إلى قسمين، هما:

١ - أن تقع قبل متحرك، والأصل فيها عند القراء في حال الوصل كما يلي:

أ - إذا تقدمها فتح أو ضم وُصِلَتْ عندهم جميعاً بالواو إشباعاً لحركة الضم فيها، وذلك مثل: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [الكهف: ٣٧].

ب - إذا تقدمها كسر وُصِلَتْ عندهم بياء إشباعاً لحركة الكسر فيها، مثل: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١].

والوصل بالواو بعد الفتح والضم وبالياء بعد الكسر أصل نصّ عليه سيبويه<sup>(١)</sup>.

ج - إذا تقدمها ساكن جاز وصلها وعدم وصلها، مثل: ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [البقرة: ٢]

و﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ١٢١] و﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ \* ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾

[الحاقة: ٣٠، ٣١] غير أن ابن كثير اختار وحده وصل هذا الضمير المسبوق بساكن أو حرف مد ألفا كان أو واواً أو ياءً، فجعله كحال المسبوق بفتح أو ضم أو كسر، واختار غيره تحريكه من غير صلة، وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١٨٩.

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٠.

٢ - أن تقع قبل ساكن، والأصل فيها في حالة الوصل التحريك من غير صلة، وذلك لغلا يجمع ساكنان. ويكون ذلك كما يلي:

أ - إذا تقدمها كسر أو ياء ساكنة تُكسر من غير وصلها بياء، نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدَهُ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] ونحو ﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾. [المائدة: ١٨]

ب - إذا تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير البياء، تُضَمُّ من غير وصلها بواو، نحو: ﴿نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] و﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣] و﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] و﴿تَذَرُوهُ الرِّيَّاحُ﴾. [الكهف: ٤٥]

٢ - المختلف فيه منها :

خرج عن هذه الأصول المذكورة ثمانية عشر (١٨) حرفاً في أربعة وعشرين (٢٤) موضعاً أحصيناها في كتاب «النشر»<sup>(١)</sup> منها في النصف الأول من القرآن الكريم تسعة (٩) أحرف، هذا بيان بها وبكيفية الخلاف فيها منسوبة إلى أصحابه من القراء السبعة:

#### جدول رقم : (١٤)

الرقم التسلسلي	الحرف المختلف فيه	السورة ورقم الآية	بالضم / بالإسكان	كيفية القراءة	المقريئ
١	فِيهِ	البقرة ٢	بعدها متحرك	بالكسر دون صلة	السبعة عدا ابن كثير
			قبلها ياء ساكنة	بالكسر والصلة	ابن كثير
٢	يُؤَدَّهُ	آل عمران ٧٥ (مرتان)	بعدها متحرك	بالكسر والصلة	ابن كثير والكسائي ونافع (رواية ورش)
			قبلها كسر	باختلاس كسرة الهاء	نافع (رواية قالون)
			بالإسكان أو الاختلاس	أو الصلة	ابن عامر
				بإسكان الهاء	أبو عمرو وعاصم وحزمة

(١) النشر: ١/٣٠٥ - ٣١٣. وذكر مكّي أن عددها ٢٢ موضعاً، انظر: التبصرة: ص ٥٩.

٣	نُوتِه	آل عمران ١٤٥ (مرتان)	بعدها متحرك قبلها كسر	بالكسر والصلة باختلاس كسرة الهاء بالإسكان أو الاختلاس أو الصلة بإسكان الهاء	ابن كثير والكسائي ونافع (رواية ورش) نافع (رواية قالون) ابن عامر أبو عمرو وعاصم وحمزة
٤	نُوكِه	النساء ١١٥	بعدها متحرك قبلها كسر	بالكسر والصلة باختلاس كسرة الهاء بالإسكان أو الاختلاس أو الصلة بإسكان الهاء	ابن كثير والكسائي ونافع (رواية ورش) نافع (رواية قالون) ابن عامر أبو عمرو وعاصم وحمزة
٥	نُصِلِه	النساء ١١٥	بعدها متحرك قبلها كسر	بالكسر والصلة باختلاس كسرة الهاء بالإسكان أو الاختلاس أو الصلة بإسكان الهاء	ابن كثير والكسائي ونافع (رواية ورش) نافع (رواية قالون) ابن عامر أبو عمرو وعاصم وحمزة
٦	بِه	الأنعام ٤٦	بعدها ساكن قبلها كسر	بالكسر من غير صلة بالضم من غير صلة	السبعة نافع (رواية ورش)
٧	أَرْجِه	الأعراف ١١١	بعدها متحرك قبلها كسر	بالكسر والصلة باختلاس كسرة الهاء بإسكان الهاء بهمزة قبل الهاء والوصل بالواو بهمزة دون الوصل بالواو بهمزة وكسر الهاء دون صلة	الكسائي ونافع (رواية ورش) نافع (رواية قالون) عاصم وحمزة ابن كثير وابن عامر (رواية هشام) أبو عمرو ابن عامر (رواية ابن ذكوان)

٨	تُرْزِقَانِه	يوسف ٣٧	بعدها متحرك قبلها كسر	بالكسر والصلة	السبعة
				باختلاس كسرة الهاء أو الصلة	نافع (رواية قالون)
٩	أُنْسَانِيَه	الكهف ٦٣	بعدها متحرك قبلها ياء ساكنة	بالكسر من غير صلة	السبعة عدا ابن كثير
				بالكسر والصلة	ابن كثير
				بضم الهاء من غير صلة	عاصم (رواية حفص)

والذي يمكن ملاحظته من خلال نظرة في هذا الجدول أن:

١ - ثمانية (٨) أحرف من مجموع تسعة (٩) وقعت هاء الضمير فيها قبل متحرك، ستة (٦) منها مسبوقه بكسر، وحرفان (٢) مسبوقان بياء ساكنة. أما الحرف التاسع فقد وقعت الهاء فيه قبل ساكن مسبوقه بكسر وهو الحامل لرقم ٦ (به).

٢ - كُرِّرَ من هذه الأحرف التسعة حرفان مرتين هما الحاملان لرقم ٢ (يؤده) ورقم ٣ (نؤته)<sup>(١)</sup>.

٣ - اختيار القراء متماش مع الأصول المذكورة سابقا غير أن نافعاً اختار فيما رواه عنه قالون اختلاس كسرة الهاء إذا جاء بعدها متحرك وسبقها كسر، وكان ابن عامر مخيراً في ذلك بين إسكان الهاء أو اختلاس حركتها أو وصلها بياء.

ثانيا : علل المختلف فيه من هاء الضمير

١ - الهاء التي بعدها متحرك المكسور ما قبلها :

فأما ما قرئ بكسر الهاء ووصلها بياء من هذه الأحرف التي جاءت فيها قبل متحرك ومسبقه بكسر، فإن قراءته هي على الأصل الذي ارتضاه عامة القراء في حالة الوصل، وأخذ به ابن كثير في خمسة أحرف من الستة المذكورة، والتي أرقامها هي: ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ووافقه الكسائي وورش (عن نافع) فيها، ولكن ابن كثير خالفهما

(١) تكرر هذا الحرف مرة ثالثة في سورة الشورى، الآية ٢٠ .

في الحرف رقم ٧ فقرأه هو وهشام (عن ابن عامر) بهمزة ساكنة قبل الهاء وضم الهاء ووصلها بواو (أرجئهو)<sup>(١)</sup>، وقرأه الكسائي وورش (عن نافع) بكسر الجيم من غير همزة ووصل الهاء بياء (أرجهي) على الأصل.

وإنما كان وصل الهاء بياء أصلاً لأن الهاء حرف ضعيف<sup>(٢)</sup> فإذا تُركت بلا صلة فإنه يكاد يتلاشى وقعها ويتبدّد جرسها لضعفها وخفائها<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن الهاء في الأحرف الستة المشار إليها واقعة طرفاً في أفعال؛ خمسة منها أفعال ناقصة (آخرها حرف علة) أربعة مضارعة مجزومة بالشرط هي الحاملة للأرقام: ٢ (يؤدّه) و٣ (نؤته) و٤ (نؤله) وه (نصله)، والفعل الخامس ورد بصيغة الأمر وهو الحرف رقم ٧ (أرجه). وبناء على ذلك فإن الأصل في هاء الضمير المتصلة بهذه الأفعال أنها مسبوقه بياء ساكنة حذفت في الأفعال المضارعة علامة للجزم وحذفت في «أرجه» علامة للبناء «فأفضى الكلام إلى هاء قبلها كسرة فأشبعت حركتها فردّ ما كان يجب في الأصل لها»<sup>(٤)</sup>.

وأما الحرف رقم ٨ (ترزقانه) فقد اتّصلت الهاء فيه بفعل صحيح مضارع مرفوع علامة رفعه ثبوت نون مكسورة بعد ألف المثني وبعد النون هاء الضمير التي وُصلت كسرتها بياء على الأصل عند القراء السبعة دون خلاف إلا فيما نُسب لقالون عن نافع في رواية من أنه قرأ باختلاس كسرة الهاء.

يُضاف إلى اعتماد الأصل في قراءة الأحرف السابقة بالكسر والصلة ارتضاء تلك الصلة بوجه خاص في الحرفين رقم ٢ (يؤده إليك) ورقم ٨ (ترزقانه إلا)، وذلك لأجل الهمزة التي جاءت بعد الهاء، وعليه يكون وصل كسرة الهاء - في هذين الحرفين وماشابههما - بالياء من باب الصلة الكبرى أو مدّ المنفصل.

(١) راجع ذلك في الفصل الأول من هذا الباب (الثاني).

(٢) راجع هاء السكت المذكورة سابقاً.

(٣) انظر: التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم، ص ٩١.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ص ١١١.

وأما ما قرئ من تلك الأحرف الستة وما شابهها باختلاس كسرتها، وهو اختيار نافع فيما رواه عنه قالون في مجموع الأحرف الستة ووافقه ابن عامر (في رواية) في الأحرف: ٢ (يؤده) و٣ (نؤته) و٤ (نوله) و٥ (نصله) فالأرجح أنه كان بنية الوقف بالسكون على الهاء، فلما حصل الوصل صير السكون بينه وبين الكسر، وهو وضع يشبه تماما همزة الوصل.

وذهب ابن خالويه إلى أن الحجة لمن اختلس الحركة في الأحرف التي حذفت فيها ياء الفعل الناقص أنه لما زالت الياء بقيت الحركة (وهي الكسرة) مختلصة على أصل ما كانت عليه<sup>(١)</sup> أي على اعتبار أن الهاء مسبوقه بياء ساكنة. وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن هذه القراءة هي بـ «كسر الهاء من غير ياء - وليس اختلاسا - اكتفي بالكسرة عن الياء لدلالاتها عليها، ولأن الأصل أن لا يُزاد على الهاء شيء كبقية الضمائر<sup>(٢)</sup>. وذلك هو اختيار القراء السبعة عدا ابن كثير في هاء الضمير المسبوقه بساكن والمتبوعة بمتحرك.

وأما ما قرئ من تلك الأحرف الستة وما شابهها بإسكان الهاء في الوصل، وهو ما فعله أبوعمر وعاصم وحمزة في الأحرف: ٢ (يؤده) و٣ (نؤته) و٤ (نوله) و٥ (نصله) ووافقهم ابن عامر فيها في رواية عنه، وبه قرأ عاصم وحمزة في الحرف رقم ٧ (أرجه) فإن علته قد اختلف فيها على النحو الآتي:

- ١ - ذهب بعضهم إلى أنه أجري الوصل فيه مجرى الوقف.<sup>(٣)</sup>
- ٢ - وذهب بعضهم إلى أن هاء الضمير شُبِّهت في هذه المواضع بهاء السكت<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - وذهب البعض إلى القول بأن من أسكن الهاء في هذه المواضع يكون قد فعل ذلك بنية الوقف<sup>(٥)</sup>.

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ١١١، وانظر: نيل الخيرات، ص ٤٩.

(٢) إملاء مأمّن به الرحمن: ١٤٠/١.

(٣) نفسه: ١٤٠/١.

(٤) التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم: ص ٩١.

(٥) نيل الخيرات: ص ٤٩.

٤ - وقال ابن خالويه: إنه لما اتصلت الهاء بالفعل صارت معه كبعض حروفه فخفت بإسكانها كما خفت الراء من الفعلين «يأمركم» و«ينصركم» وهما غير مجزومين<sup>(١)</sup>.

ويهمنا هنا أن نؤكد على أن القراءة بإسكان الهاء في المواضع المذكورة جائزة في حالة الوصل من الناحية الصوتية مادام لم يجتمع معها ساكنان، وذلك على الرغم من الخلاف الملاحظ في التعليل لها، وتضعيف بعضهم لها<sup>(٢)</sup>.

٢ - الهاء التي بعدها متحرك المسبوقة بياء ساكنة :

الأمر هنا يتعلق بالحرفين: رقم ١ (فيه) ورقم ٩ (أنسانيه) إذ الأصل في قراءتهما وماشابههما عند القراءة جواز وصل الهاء بياء وجواز كسر الهاء دون وصل. فأما الحرف الأول (فيه) فقد قرأه السبعة عدا ابن كثير بكسر الهاء دون صلة، وقرأه ابن كثير بالكسر والصلة حيثما وقع في القرآن قبل متحرك ووافق حفص عن عاصم في ﴿ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾. [الفرقان : ٦٩].

وأما الحرف الثاني (أنسانيه) فقراءتهم فيه كقراءتهم في الأول غير أن حفصا عن عاصم قرأه بضم الهاء وكذلك فعل في ﴿ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾. [الفتح : ١٠].  
فأما قراءة عامة السبعة بالكسر دون صلة بياء فلا يُخفى ما فيها من خفة بعد ياء المد السابقة للهاء والتي أتت على استهلاك قدر كبير من نفس القارئ، فكان أولى به بعد ذلك لأن يخفف ويستريح، وكان الاكتفاء بالكسر أنسب له في حالة الوصل. وفي الحجة للفراسي أن «أبا بكر بن السري [قال]: الاختيار في «فيه» الكسر بغير ياء ولا إدغام، وحكى عن أبي حاتم [السجستاني] أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر: وهو الأخرى وخط المصحف بغير ياء»<sup>(٣)</sup>. فيكون بذلك أبو بكر بن السري قد نبه على

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١١١ . (٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١/١٤٠ .  
(٣) الحجة في علل القراءات السبع: ١/١٣٢ .

اجتماع علتين لقراءة الكسر دون صلة، هما: التخفيف، وملاءمة خط المصحف العثماني .

وأما قراءة ابن كثير للحرفين بكسر الهاء ووصلها بياء، وكذا ما قرأ به حفص في سورة الفرقان فإن ذلك جائز من الناحية الصوتية ممكن، وفيه تحقيق لأمرين اثنين: أ - إظهار هاء الضمير وتقويتها لِمَا كانت تتصف به من ضعف<sup>(١)</sup>.

ب - تحقيق تناسق موسيقي من خلال المساواة بين المقاطع الصوتية وجعلها من نوع واحد هو المقطع الطويل المفتوح (في /هي) و(ني /هي) .

وأما قراءة حفص لـ «أنسانيه» في الكهف، و«عليه» في الفتح بضم الهاء فقد فسّر على أنه هو الأصل الذي وجب في حق هذه الهاء، أجمع على ذلك علماء العربية، غير أنهم اختلفوا في اعتماد الضم أصلاً لها، فذهب ابن جني وابن خالويه إلى أن الأصل فيها الضم لأنها مضمومة في الضمير المنفصل «هو»<sup>(٢)</sup>. وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن الضم هو الأصل أيضاً ولكن لأنه هو الغالب حيث تُضم بعد الفتحة والضممة والسكون والألف والواو الساكنة، ولا تُكسر إلا مع الكسرة والياء الساكنة<sup>(٣)</sup>. وذهب مكّي القيسي إلى أن الأصل فيها الضم والإشباع لأنها اسم من حرف ضعيف؛ قال: «الهاء في به وعليه وشبهه هي الاسم، لكن لما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف، قوّه بزيادة واو فقالوا: بهُو وعليهُو، فهذا هو الأصل»<sup>(٤)</sup>.

وفي قراءة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧] اختلافات في السّبع هي بين كسر الهاء وضمها، وإسكان الميم وكسرها من غير صلة، وكسرها ووصلها بياء، وضمها من غير

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٤٢/١ .

(٢) انظر: المحتسب: ٤٤/١ والحجة في القراءات السبع، ص ٦٣ .

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ٩/١ . (٤) الكشف عن وجوه القراءات: ٤٢/١ .

صلة، وضمها ووصلها بواو<sup>(١)</sup>. نحن نذكر ذلك هنا لما له من علاقة بهاء الضمير المتطرفة المسبوقة بياء ساكنة.

### ٣ - الهاء التي بعدها ساكن المسبوقة بكسر :

يتعلق الأمر هنا بالحرف رقم ٦ (به) من قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وماشابه ذلك مما كانت هاء الضمير فيه بعدها ساكن وقبلها كسر. ويبدو أن إجماع القراء السبعة على قراءة ذلك بكسر الهاء من غير صلة إجماع لم يحصل مثله في قراءة تهم لهاء الضمير، وعلّة ذلك ذكرناها سابقاً، وهي هروبهم من الجمع بين الساكنين من جهة، ومن جهة ثانية فإن في كسرهم للهاء تحقيقاً لمبدأ الانسجام الصوتي المتمثل في إتباع الكسر الكسر. غير أن ما نسب لنا في رواية<sup>(٢)</sup> تشير إلى قراءته للحرف السابق بكسر الباء وضم الهاء (به) يجعل في إجماعهم نقصاً.

والحقيقة أن تعليل ضم الهاء من «به» لا يخرج عما عللنا به لضم هاء الضمير المسبوقة بياء ساكنة فيما نسب لحفص، ذلك أنهم يعتبرون الضم أصلاً في هاء الضمير، ولعله لم يكن ضمّاً خالصاً وإنما هو من باب الكسرة المشوبة بالضم لأجل همزة الوصل في «انظر» التي تلت هاء الضمير.

(١) انظر ذلك في: المحتسب: ٤٣/١، ٤٦ وإملاء ما من به الرحمن: ٩/١.

(٢) انظر: السبعة في القراءات: ص ٢٥٧، ٢٥٨.

## المبحث الخامس : قضايا أخرى

هذه القضايا لاحقة بأخواتها السابقة، وهي ذات بعد صوتي، يهمننا منها هنا ثلاث قضايا، هي : حروف بين التشديد والتخفيف، وأخرى بين الإثبات والحذف، وبعض الأسماء الأعجمية .

### أولاً : حروف بين التشديد والتخفيف

يعيننا من ذلك حرفان اختلف في قراءتهما في النصف الأول من القرآن الكريم، أحدهما اسم موصول هو « اللذان » من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] والآخر هو « ربما » مركب من « رب » الجارة و« ما » الزائدة الكافية<sup>(١)</sup> ، ورد في قوله ﴿ رَبُّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ . [الحجر : ٢]

فأما الحرف الأول ( اللذان ) فقد اختلف في تشديد النون منه وفي كسرها دون تشديد؛ فابن كثير قرأ بتشديدها وكان يفعل ذلك في نون التثنية من : هذان وذانك وهاتين واللذين<sup>(٢)</sup> . وقد وافقه أبو عمرو في « ذانك » من قوله تعالى في حق موسى عليه السلام : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ﴾ [القصص : ٣٢] وقرأ بقية السبعة بكسر نون التثنية دون تشديد .

الأرجح أن تشديد نون المثني وتخفيفها فيما كان من أسماء الإشارة والموصول لغتان فصيحتان؛ قال أبو منصور الأزهري : « من شدد النون في « ذانك » فهو على لغة من يقول في الواحد : ذلك في موضع ذاك »<sup>(٣)</sup> . ونقل الأزهري كذلك عن بعضهم أن « من شدد النون في سائر الحروف فهي لغات جاءت عن العرب »<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع ذلك في : مغني اللبيب : ١٥٧/١ . (٢) انظر : السبعة في القراءات : ص ٢٢٩ .

(٣) معاني القراءات : ١/٢٩٧ . (٤) نفسه : ١/٢٩٧ .

وقال أبو البقاء العكبري: «ويُقرأ اللذان بتخفيف النون على أصل التثنية، وبتشديدها على أن إحدى النونين عَوْضٌ من اللام المحذوفة، لأن الأصل اللَّذَيَانِ مثل العميان والشجيان فحذفت الياء لأن الاسم<sup>(١)</sup> مبهم، والمبهمات لا تُثنى التثنية الصناعية، والحذف مؤذن بأن التثنية هنا مخالفة للقياس»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن خالويه: «قرأ ابن كثير وحده: واللَّذَانِ، جعل النون عوضاً من الياء المحذوفة التي كانت في الذي، وخففها الباقون، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ويُعوضوا، وأن يحذفوا ولا يُعوضوا»<sup>(٣)</sup>.

ولا يبعد أن يكون تشديد نون «اللذان» وما شابهها من باب نبر المقطع الأخير من الكلمة، وهي لغة منسوبة لقبيلة سعد بن بكر إذ «يظهر أن هذه القبيلة قد التزمت في معظم الأحيان نبر المقطع الأخير من الكلمة في حالة الوقف عليها، مما أدى إلى تضعيف الحرف الأخير»<sup>(٤)</sup>.

وأما الحرف الثاني (ربما) فقد اختلف في تشديد الباء منه وعدم تشديدها؛ فابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي كلهم قرأوا بتشديد الباء، وقرأ نافع وعاصم بدون تشديدها.

والذي يظهر أن التعليل لاختلافهم في هذا الحرف كالتعليل لاختلافهم في الحرف السابق؛ إذ أن تشديد الباء وتخفيفها لا يخرج عن كون ذلك لغتين فصيحتين، وإن كان التشديد أكثر شيوعاً، وهو اختيار معظم القراء.

وتذكر كتب اللغة في «رب» لغات كثيرة أحصاها ابن هشام الأنصاري فقال: «وفي رُبُّ ست عشرة لغة: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التانيث ساكنة أو متحركة، ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف»<sup>(٥)</sup>.

(٢) إملاء ما من به الرحمن: ١٧١/١.

(٤) في اللهجات العربية: ص ١٤٨.

(١) يعني: اسم الموصول.

(٣) إعراب القراءات: ١٣٠/١.

(٥) مغني اللبيب: ١٥٨/١.

وقال غيره: في ربّ ثمان لغات<sup>(١)</sup>. وقال بعضهم: فيها ست لغات<sup>(٢)</sup>. ومعلوم أن «رب» في الأصل حرف جرّ شبيه بالزائد يفيد التقليل عند البعض<sup>(٣)</sup>، والتكثير عند البعض الآخر<sup>(٤)</sup>.

أما «ما» فهي حرف زائد، تزداد مع حروف كثيرة<sup>(٥)</sup>. منها مع «رب»، وزيادتها معها تكفيها عن عمل الجرّ وتهيّئها للدخول على الجمل الفعلية كما هو الحال في الآية المذكورة ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

### ثانياً: حروف بين الإثبات والحذف

يعني من ذلك هنا حرف واحد ورد في النصف الأول من القرآن الكريم هو الفعل «لوى» جاء بصيغة المضارع المجزوم مسنداً إلى واو الجماعة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥] هذا الفعل قرأه ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي بواوَيْن، الأولى مضمومة وقبلها اللام ساكنة والثانية حرف مد، وذلك على أصل ما ارتضته العربية إذ الأصل فيه أن يقال: وَإِنْ تَلَّوْا يَوا: بياء مضمومة هي لام الكلمة ولكنها حُذفت تبعاً لقواعد الإعلال ونُقلت حركتها وهي الضمة إلى الواو وهي عين الكلمة؛ فقراءة العامة هذه تتماشى مع القاعدة اللغوية التي تخص إسناد الفعل الثلاثي الناقص إلى واو الجماعة في صيغة المضارع إذا كانت لامه ياء أو واو، فلا تناقض فيها مع ما قرره علماء العربية واطرد في القياس، قال الأزهري: «من قرأ تَلَّوْا فهو من لَوَى يَلْوِي. يُقال: لَوَيْتَ فلاناً حقّه لياً: إذا دافَعْتَهُ ومَطَلْتَهُ»<sup>(٦)</sup>. وفي «لسان العرب»<sup>(٧)</sup>:

(١) إملاء ما من به الرحمن: ٧١/٢ . (٢) إعراب القراءات: ٣٤١/١ .

(٣) الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ص ٢٢٨ .

(٤) مغني اللبيب: ١٥٤/١ . (٥) انظر «ما» الزائدة، في البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣ .

(٦) معاني القراءات: ٣١٩/١، وانظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٩٨/١ .

(٧) لسان العرب: ٤١٠٧/٥، مادة: لوى.

« ولوى يده لياً ولويًا .. ثنأها » وفيه: « ولاوت الحية لواءً: التوت عليها، والتوى الماء في مجراه وتلوى: انعطف ولم يجر على الاستقامة ».

وقال ابن خالويه في « تلووا »: « وأصله تلويوا، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت... ثم ضمت الواو الأولى لمجاورة الثانية»<sup>(١)</sup>.

وقرأ هذا الفعل حمزة وابن عامر بواو واحدة ساكنة قبلها لام مضمومة (تلوا) على وزن « تَفَوَا » بحذف العين واللام ونقل حركة العين - التي هي في الأصل حركة اللام - إلى الفاء وهي حرف صحيح ساكن، وعلة ذلك - على الأرجح - الهروب من اجتماع الواو المضمومة مع واو أخرى بعد حذف الياء الفاصلة بينهما.

وقد ذهب بعض اللغويين في تخريجهم لهذه القراءة الثانية إلى أن الواو الأولى (عين الكلمة) قد أبدلت همزة (تلؤوا) ثم حذفت الهمزة وطرحت حركتها على اللام (فاء الكلمة) فصارت « تلوا »<sup>(٢)</sup>.

وقد يبدو هذا الحذف غير مستساغ لدى بعض الدارسين وهو ما يفسره تخريج بعضهم لهذه القراءة على أنها من الفعل « ولى »<sup>(٣)</sup> على اعتبار أن « عين » الثلاثي بمنأى عن الحذف. ولكن مجيء عينه ولامه حرفاً علة (لفيف مقرون) ثم نسبته إلى واو الجماعة مما أدى إلى اجتماع أمثال، كل ذلك عمل على جواز حذف ما هو حرف علة والإبقاء على ما هو صحيح.

### ثالثاً : الأسماء الأعجمية

استعملت العربية ألفاظاً أعجمية لأسباب مختلفة، حالها في ذلك حال بقية اللغات الإنسانية التي تقتض من غيرها غير أن استعمال العرب لهذه الألفاظ الأعجمية قد خضع لتغييرات على مستوى الصوت والوزن والاشتقاق أو على مستوى بعض ذلك حسب ما يرتضيه ذوقهم اللغوي.

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ١٢٧ وانظر: طلايع البشر: ص ٧٢ .

(٢) معاني القراءات: ٣١٩/١، وإملاء ما من به الرحمن: ١٩٨/١ .

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١٢٧، وإملاء ما من به الرحمن: ١٩٨/١ .

وقد أشارت الدراسات اللغوية القديمة إلى ذلك التغيير الذي كانت العرب تجرّيه على تلك الألفاظ، من ذلك ما نصّ عليه سيبويه من «أنهم مما يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتّة، فربّما إلحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه... وربّما غيّروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيرّه، وغيّروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوّته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم... وربّما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن»<sup>(١)</sup>. وقال أبو علي الفارسي: إن «العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه»<sup>(٢)</sup>. وذلك لجهلها بأصله الاشتقائي.

وإذا كان الحال كذلك، فإن ماورد في القرآن الكريم من تلك الألفاظ الأعجمية يكون في كثير من الأحيان موضع اختلاف في قراءته، وهو ما لوحظ بشكل واضح في بعض الأسماء مثل: جبريل وميكائيل وإسرائيل، حيث بلغت صور قراءة الاسم الأول خمس عشرة (١٥) صورة، والثاني تسع (٩) صور، والثالث ثمان (٨) صور، وذلك مما قرئ به في الصحاح والشواذ<sup>(٣)</sup>.

إن اختلافات القراءة في الأسماء الأعجمية ذات بعدين: صوتي وصرفي، وإنّ التعليل لذلك لا يخرج عن دائرة تعامل العرب مع اللفظ الأعجمي. ويبدو أنّ بعض الأسماء من ذلك كأسماء الملائكة كان لها وقع خاص عند العرب فاهتموا بها اهتماماً خاصاً كان نتيجته أنّ قرئت في لهجاتهم قراءات شاذة بلغت بها ذلك العدد من الصور أو الأوجه<sup>(٤)</sup>.

ولا عجب أن يكون اختلاف ألسنة العرب وراء كثير من تلك الصور، من ذلك

(١) كتاب سيبويه: ٤/٣٠٣، ٣٠٤. (٢) الخصائص: ١/٣٥٩.

(٣) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ص ٣٩٢.

(٤) انظر: المرجع السابق: ص ٣٩٣.

قراءة كلمة «التابوت» (التي تعنى: صندوق التوراة) وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨] وفي قوله أيضا: ﴿أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] حيث قرئت بالتاء وبالهاء (التابوت والتابوه)، والقراءة بالتاء لغة قريش، والقراءة بالهاء لغة الأنصار أخذوها عن اليهود في المدينة المنورة<sup>(١)</sup>.

ومما اختلفوا فيه من تلك الأسماء «إبراهيم»، قرأ ابن عامر كل ما ورد منها في سورة البقرة بفتح الهاء وألف بعدها (إبراهام) أخذاً بما هي عليه في العبرية فإنها تنطق كذلك، وقال ابن خالويه: إنما قرأها بألف في موضع الياء هاهنا لأنها في السواد بغير ياء<sup>(٢)</sup>. وقرأها بقية السبعة بكسر الهاء وياء بعدها من باب إبدال الفتح كسرا والألف ياء، وهو ليس من باب الإمالة.

واختلفوا أيضا في قراءة «اليسع» من قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦] وكذلك ﴿وَأذْكَرَ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ﴾ [ص: ٤٨] قرأها حمزة والكسائي «الْيَسَعَ» بتشديد اللام، أي بزيادة لام واعتبار الأولى للتعريف<sup>(٣)</sup>. ويرى الفراء أن تشديد اللام أشبه بأسماء العجم وأقرب إلى التعبير على ذلك<sup>(٤)</sup>. أما بقية القراء السبعة فقرأوها بلام واحدة ساكنة (الْيَسَعَ) على اعتبار أن أصلها - عندهم - «لَيْسَعَ» فلما زيدت همزة الوصل سكنت اللام وفتحت الياء، واعتبر الفراء هذا التغيير غير مستساغ<sup>(٥)</sup>.

وبالجملة فإن الأسماء الأعجمية هي محل اختلاف وتغيير بين العرب بعامه، وأئمة القراءة بخاصة، وتبقى تلك الاختلافات بين القراء مدعومة بالأسانيد الصحيحة المتواترة مما يجعلها محل رضی.

(١) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ص ٣٩٥.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ص ٨٨. (٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ص ١٤٤.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٣٤٢. (٥) انظر: معاني القرآن: ١/٣٤٢.